التطور الدلالي من منظور أحمد بن تيمية: قراءة في مصطلح التأويل

Semantic shift According to Ahmed IbnTaymiyyah: a Reading in the Concept of Interpretation

آمال بوزنادة[1]، رزيق بوزغاية[2]

[1]جامعة الشّيخ العربي التبسي تبسة (الجزائر)، amel.bouznada@univ-tebessa.dz

مخبر الدراسات الإنسانية والأدبية

[2]جامعة الشّيخ العربي التبسي تبسة (الجزائر)، razik.bouzeghaia@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/10 تاريخ القبول: 2023/09/12 تاريخ النشر: 2023/12/10

ملخص: يعالج هذا البحث موضوع التطور الدلالي لمصطلح "التأويل" في التراث الإسلامي من منظور أحمد بن تيمية،؛ بداية بأول استعمال موثق له بمعنى "العاقبة والمصير"، مرورابمعناه الثاني الذي أفاد"التفسير"، ثم الاستعمال الاصطلاحي المتأخر بمعنى "صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوع لدليل يقترن به"، مع تجلية رأي ابن تيمية في النقلة الدلالية التي شهدها مصطلح التأويل في معناه الثالث وتبعات ذلك، خاصة وأنه لفظ قرآني.

كلمات مفتاحية:تطور دلالي؛ تأويل؛ معنى قرآني؛تفسير؛ معنى اصطلاحي.

Abstract:

This research analyses the semantic shift of the concept “interpretation” in the islamic tradition according to Ahmed IbnTaymiyyah. We focusedon three known meanings: “end and destiny”, then “exegesis”and finally the idiomatic one that denotes “to neglect the preponderant meaning of the word and to mention a secondary one for a presumption”. The study highlights the point of view of IbnTaymiyyah about semantic changes of “interpretation” especially the last one because it is recurrent in the Holy Quran.

Keywords:semantic shift; interpretation;Quranicmeaning;exegesis;idiomatic meaning.

المؤلف المرسل: آمال بوزنادة، **الإيميل**: amel.bouznada@univ-tebessa.dz

1. مقدمة

عدَّ التطور التّاريخي للُّغات من أهمِّ المباحث اللغويَّة التي تنولت بالدَّراسة خلال الفترة الممتدَّة من نهاية القرن الثَّامن عشر وطوال القرن التَّاسع عشر في كنف الدَّرس اللُّغوي التَّاريخي والمقارن، تأثُّرا بالجوِّ العلميِّ السَّائد آنذاك؛ إذ برزت نماذج طليعيَّة في حقل العلوم الطبيعيّة والتجريبية امتدَّ تأثيرها إلى حقل العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة،وكان أن أخذت اللسانيات التي وجدت لنفسها مكانا بين العلوم من كل من الفيزياء الميكانيكية، ونظرية التطور والانتخاب الطبيعي اللَّذين مثَّلا النموذج المحتذى حينئذ، فاستلهم اللغويون مما تُوُصِّل إليه في حقل العلوم التجريبية وأسقطوه على اللغة، فظهرت بذلك جملة من الفرضيات والمسائل والقوانين؛ منها قانون جاكوب غريم Jacob Grimm(1785م-1863م)في التطور الصوتي، ومسألة أصل اللغات، وفرضية الأسر اللغوية غيرها من قضايا النحو المقارن والتاريخي.

وفي مطلع القرن العشرين رسمت اللسانيات حدودها البيِّنة مستقلة عن بقية العلوم المجاورة وبرزت بوصفها علما قائما له مبادئه وفرضيَّاته وموضوعه الَّذي هو اللُّغة، مع دعوة فردينان دوسوسير Ferdinand De Saussure(1857م- 1913م)لدراسة اللغة في ذاتها ولذاتها في مؤلفه الشهير "محاضرات في اللسانيات العامة"، الذي مثّل مصدرا هاما وملهما للِّسانيين لعقودَ من الزمن.

ومن أهم المبادئ التي انطوى عليها المؤلَّف سالف الذكر تفريقه بين نوعين من الدراسات اللسانيات؛"اللسانيات الآنية" "linguistique synchronique" و"اللسانيات التطورية" "linguistique évolutive" " أو"الزمانية "linguistique diachronique".

أما عند العرب فقد كان للتطور اللغوي نصيب من اهتمام أعلام اللغة أمثال أحمد بن فارس (ت395هـ) صاحب "مقاييس اللغة" الذي أقام معجمه حول فكرة المعنى الأصلي تبعا لحتمية العلاقة بين الدال والمدلول في أصل اللغات عنده، وكذا كتاب "الصاحبي" الذي حوى من لطائف التطور الصوتي والصرفي والدلالي الكثير.

كما نجد أثرا للتطور اللغوي في غيره من كتب التراث، إلاَّ أنَّ النظرة المعيارية حالت دون معالجة القضية بشكل موضوعي؛ إذ اكْتَسَت لَبُوسَ الأصل الصحيح وما تفرع عنه من اللحن والخطأ ، وقد أُفردت مؤلفات تم فيها تجميع ما خرج من استعمالات عن الأصل الفصيح بغرض تصويبه عُرفت في مجملها بكتب "لحن العامة"، حيث ضمت أمثلة عديدة للتطور اللغوي بأشكاله المختلفة.

ويُعدُّ نزول الوحي ومجيء الدين الإسلامي من أهم المحطات الفارقة في تاريخ اللغة العربية، أين تحولت العديد من المفردات عن معانيها القديمة لتفيد دلالات مستحدثة تستجيب لمتطلبات المرحلة، حيث ظهرت مفاهيم لم يكن للعرب سابق عهد بها، استلزم التعبير عنها تغيير مدلولات بعض الدوال لتَسَعَ ما استُحدث من مفاهيم، كما لعبت الفلسفة اليونانية التي تسربت إلى الثقافة العربية عن طريق الترجمة دورا في التطور الدلالي للعديد من ألفاظ اللغة، التي أضحت مصطلحاتٍ تعبر عن مفاهيم فلسفية ومنطقية، ثم شاعت تلك الاستعمالات المستحدثة نظرا لسطوة الفلسفة وتوغلها في مختلف علوم اللغة؛ إذ غلبت المفاهيم الاصطلاحية في أحايين كثيرة على المعاني اللغوية الوضعية، فصارت أسبق للذهن حيث لم تبق حبيسة النسق الاصطلاحي الذي أوجدها؛ ما أثار لبسا خاصة ما تعلق منها بالألفاظ القرآنية.

ويعد لفظ "التأويل" من بين الألفاظ التي لحقها تطور دلالي نتيجة عوامل مختلفة، وسنحاول في بحثنا هذا تتبع التغيرات التي طرأت على مدلول لفظ التأويل عبر الزمن، والإبانة عن المعاني التي أفادها في تطوره التاريخي بداية من أقدم استعمال موثق له في لغة العرب، مرورا بتفسير الصحابة الكرام رضوان الله عليهم للفظ التأويل في القرآن وفي السنة النبوية المطهرة، ونهاية بمدلوله عند الأصوليين والمتكلمين بعد انقضاء القرنين الأولين من الهجرة، وذلك في ضوء مؤلفات أحمد بن تيمية*(ت728هـ)، محاولين إنارة جوانب عدة من الموضوع الذي كان له عظيم الأثر في تاريخ الفلسفة وعلم الكلام وفي التاريخ الإسلامي بوجه عام، ومحاولين الكشف عن أسباب ذلك التغير ومدى قبول ابن تيمية للتطور الدلالي بوجه عام ولتطور معاني الألفاظ القرآنية على وجه التحديد،مستعينين في كل ما سبق بالمنهج التأصيلي بمعية المنهج التاريخي المزود بآلية الاستقصاء.

2.التطوُّر اللُّغويُّ

يُعرَّف التطور اللغوي على أنه "مجموع التغيرات التي تَعْرِض للغة ما بين لحظتين من تاريخها"(Mounin, 2004, p. 131)، وهو سنة جارية على جميع الألسن المستعملة، حيث إنّ "كل اللغات عرضة للتغير المتواصل؛ ويحصل هذا التغير على مستويين: داخلي يستهدف التحوّرات التي تطرأ على بنية اللغة، وخارجي يخضع للمجتمع اللغوي واحتياجاته، ويحدد الظروف التي انجر عنها ذلك التطور"(Dubois & et autres, 2002, p. 189)، وبهذا فإن التطور اللغوي هو التبدل الحاصل في نظام اللغة عبر الزمن، حيث يَلحق كل مستوياتها، إلا أنه يكون أظهر ما يكون على مستوى دلالة الألفاظ، "فالنظام التلفظي(articulatoire) والنظام النحوي إذا ما اكتُسبا مرة بقيا طول العمر، ويدين استقرارهما إلى استقرار ذهنية المتكلم، أما المفردات فعلى العكس من ذلك لا تثبت على حال") Vendryes , 1921, p. 225)؛ إذ تعد دلالة المفردات الحلقة الأكثر تأثرا، فهو المكون الذي يصل الأفكار المجردة بعالم المحسوسات، و يترجم تلك العلاقة في شكل رموز ذات دلالة. حيث إن كل تبدل في طبيعة تلك العلاقة يؤدي حتما إلى تبدل في المعنى.

إن التطور اللغوي هو كل تبدل حادث للغة في سيرورتها التاريخية عبر الزمن، في سبيل الإبقاء على صلاحيتها للتواصل من خلال تكيف بناها مع الحاجيات التواصلية للمجتمعات المتطورة في طريقة عيشها، إذن فهو التفاعل الذي يحدث بين بُنى لغوية قائمة وواقع اجتماعي متبدل.

3.التَّطوُّر الدَّلاليُّ

كما سبق وأن ذكرنا فإن التطور اللغوي يتم على عدة مستويات، أبرزها مستوى دلالة الألفاظ وهو ما يعرف بالتطور الدلالي، والذي يُعرَّف على أنه: "التعديل المعتاد بين عدد كبير نسبيا من المتكلمين عن النطاق الدلالي التقليدي للكلمة، والذي ينتج عن استخدام الكلمة للإشارة إلى واحد أو أكثر من المراجع التي لم يسبق أن دلت عليها من قبل، أو التعبير عن مراجع قديمة بأسلوب جديد"(Stern, 1931, p. 163). يشير هذا التعريف إلى شروط اعتبارية لحصول التطور الدلالي؛ وهي أن يحظى التغيير بالقَبول في أوساط المتكلمين ويتم استعماله على نطاق واسع، فلا يعدّ الاستعمال الفردي تغييرا حتى تتوفرله أسباب الذيوع

والانتشار، وثانيها أن تشهد العلاقة التي تربط الدوال(الألفاظ) بالمدلولات(المعاني) تغيرا؛ كأن تنشأ رابطة جديدة بين ألفاظ ومعان لم يسبق أن ارتبطوا بعلاقات دلالية، فيكون التغيير في أطراف العلاقة، أو أن يُشار باللفظ إشارة جديدة إلى مرجع سابق فيكون التغيير في شكل الرابطة.

1.3.أسباب التطور الدَّلالي:

يـرتبط التطـور الـدلالي للألفـاظ بعوامـل عـدّة داخليـة تـخص اللغـة وبنيتهـا، وخارجيـة تـخص مستعمليها، إلا أنَّه غالبا ما يكون "وثيق الصلة بتطور الحاجات التواصلية لمستعملي تلك اللغة، والحاجات التواصلية بدورها مرتبطة بالتطور الثقافي والاجتماعي وكذا الاقتصادي للجماعة اللغوية" (Martinet, 1980, p. 173)، إذن فالتطور الدلالي يكون استجابة لحاجيات مستعملي اللغة التي تخضع لمتطلبات الحياة ومستجداتها. فتعدِّل اللغات من أبنيتها المستقرة نسبيا لتتكيف مع احتياجات المجتمعات المتغيرة بشكل دائم، فتلحق بذلك اللغات بمستعمليها حتى تؤدي الدور الأساس المنوط بها ألا وهو التواصل.

2.3. أشكال التطور الدَّلالي:

يعد اللغوي الفرنسي ميشال بريال Michel Bréal (1832م-1915م) أول من عمل على ضبط أشكال التطور الدلالي، إذ كانت له "محاولة مبكرة لتدوين معايير التغيير الدلالي التي تم تطويرها في سياق العمل على اللغات الهندو أوروبية ووضعها في شكل قوانين" (Traugott & Dasher, 2003, p. 52) وذلك في مؤلفه Essai de Sémantique، ثم جاءت المحاولات تترى من قِبَل اللسانيين من بعده بُغْيَة تقنين أشكال التطور الدلالي، حيث فرق علماء الدلالة بين أقسام مختلفة منه-التطور الدلالي- استنادا إلى اعتبارات متنوعة، منطقية تارة ونفسية تارة، وقد أُجملوها في مظاهر ثلاثة بعد أن "تبين لهم أن المعنى القديم إما أن يكون أوسع نطاقا من المعنى الجديد أو أضيق منه أو أن يكونا على قدم المساواة "(Ullmann, 1966, p. 80)، وذلك استنادا إلى التقسيم المنطقي، ومنه فإن أشكال التطور الدلالي تتمثل في: تضييق المعنى، توسيع المعنى، وانتقال المعنى.(Ullmann, 1966, pp. 80-81).

1.2.3. تضييق المعنى(narrowing of meaning):

وهو أن تنحصر دلالة الكلمة في جزء من مكوناتها، نمثل لذلك بلفظ "الحج" في اللغة العربية؛ الذي كان يطلق للدلالة على القصد إلى مكان دون تعيين، ثم ضُيّق معناه ليدل على القصد إلى بيت الله الحرام لأداء مناسك معينة في وقت معين. ويدخل في هذا الباب العديد من المصطلحات الشرعية، التي خصصت دلالاتها بعد أن كانت مطلقة في أصل وضعها.

2.2.3. توسيع المعنى(widening of meaning):

وتوسيع المعنى عكس تضييقه؛ إذ يتمدد في هذا النوع من التغيير نطاق دلالة الكلمة ليشمل مكونات دلالية لم يشر إليها سابقا، نمثل لذلك بقول ابن فارس: "رفع عَقِيرَتَهُ أي صوته، وأصل ذَلِكَ أن رَجُلاً عُقِرَتْ رجله فرفعها وجعل يَصيحُ بأعلى صوته فقيل بعد ذَلِكَ لكل من رفع صوته :رفع عقيرته."(بن فارس، 1997، صفحة 58).

3.2.3. انتقال المعنى (transfers):

هو أن ينتقل اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر جديد لعلاقة بينهما، ويظهر هذا القسم في شكل الاستعارات وأنواع المجازات في اللغة.

ونحن لا ندعي أن هذا هو الوجه الوحيد من أوجه التقسيم لأشكال التطور الدلالي، إلا أنه الأكثر شمولا لما يندرج تحته من أقسام عديدة على اعتبارات متباينة لا يسع المقام للتفصيل فيها. وقد ارتضاه الكثير من علماء الدلالة ووصفه ستيفن أولمان Stephen ullmann(1914م-1976م) بأنه التقسيم الأكمل والأبسط(Ullmann, 1966, p. 81)

إذن فالتطور الدلالي هو ذلك التبدل الذي يصيب العلاقة التي تربط الدال بالمدلول، استجابة لحاجات الإنسان التواصلية في التعبير عما استُحدث في عالمه من أفكار أو من موجودات حسية أو من أنماط تعبير يقتضيها الظرف؛ التي قد تكون مقصودة في حال وضع المصطلحات فتغدو العلاقة بين الدوال والمدلولات مبررة، أو قد تكون غير مقصودة في أغلب الأحيان؛ إما بتضييق المعنى أو توسيعه أو الانتقال من معنى إلى آخر بالاستعانة بالإمكانات التي تتيحها اللغات من أشكال الاستعارات وأنواع التعابير المجازية، وهو أمر دائم الحدوث قد لا يتفطن إليه أبناء الجيل الواحد لأنه يتم بشكل سلس وعفوي تصعب

ملاحظته وتعيينه في حينه، وإنَّما يبرز ويظهر نتيجة الأبحاث التاريخية . وهو عَرَض صحي ودليل على حياة تلك اللغة واستمرارية عطائها، وطواعية أنظمتها لاستغراق ما جدّ من أمور عقلية أو حسية.

4.التطور الدلالي للفظ التأويل عند أحمد بن تيمية

لقد شهد تاريخ اللغة العربية تحولا بمجيء الدين الإسلامي الذي حمل أفكارا ومفاهيم لم تكن قد عُرفت من قبل، واحتْيِج في تبليغ تلك الأفكار والتعبير عنها إلى دوال يَسَعُها استيعاب الحمولة الدلالية للدين الجديد، فأُشربت كثير من مفردات اللغة العربية مدلولات اصطلاحية فوق مدلولاتها اللغوية. واعتراها تطور دلالي عن معانيها القديمة، فظهرت مصطلحات شرعية: كالمسلم، والكافر، والصوم،والصلاة،والحج....

وقد اصطبغت هذه النقلة الدلالية بأحد أشكال التطور الدلالي التي ذكرنا؛ فجرى توسيع في بعض المعاني وتضييق في بعض، وانتقلت المعاني في بعض آخر إلى ما يخالف ما كانت عليه في الظاهر.

ومن الألفاظ التي لحقها تطور دلالي لفظ "التأويل"، الذي خصَّه ابن تيمية بدراسة تاريخية تتبع فيها سيرورة معانيه عبر الزمن، وعرض الأسباب التي أدت إلى تطور معنى لفظ التأويل، وذلك في غير واحد من مؤلفاته، وسنقوم هنا باستقصاء ما تم تقريره من معانٍ للَّفظ استقر تداولها منذ أول استعمال مُوثَّق له، إلى حدود القرن الثالث الهجري، وهو الزمن الذي حدث فيه آخر تطور دلالي للفظ التأويل حسب ابن تيمية.

1.4. المعنى الأوّل: العاقبة والمصير

بالتَّسليم بالرَّأي القائل بأنَّ التَّغيير في الدَّلالة يلحق مفردات اللُّغة المستعملة نتيجة التَّداول الجماعيّ والفرديّ وحاجيَّات التَّواصل التي تُكسب الألفاظ معانٍ جديدةً ومتباينةً بتباين المواقف والسِّياقات، فإنَّه لا بدَّ من وجود مرجع يحتكم إليه أهل كلِّ لغة من اللُّغات لمعرفة الدَّلالة الأصليَّة لمفرداتها، ولا جرمَ أنَّ طالب هذا النَّوع من الدلالات يتَّجه إلى المعاجم التاريخية الَّتي دونت وأثبتت الاستعمالات الأولى لألفاظ اللُّغة من نصوصَ أصلية، أو إلى تلك النصوص عينها.

واستنادا إلى معجم الدوحة التاريخي فإنَّ أوَّل استعمالٍ موثَّقٍ للفظ التَّأويل كان حوالي (100ق.هـ/525م)، جاء ذلك في كتاب "حياة الحيوان الكبرى" لمحمد بن موسى الدميري(ت808هـ) في مقطع هذا نصه : "فَقَالَ الـمَلِكُ: أَجَلْ، هَذِهِ رُؤْيايَ، فما تَأْوِيلُهَا يَا عُفَيْراءُ؟"(معجم الدوحة التاريخي للغة العربية)، حيث وردت اللفظة في سياق الكلام عن رؤيا الملك التي وصفتها الكاهنة له، وطلب منها تأويلها؛ أي بيان ما يصير إليه حال الرؤيا ومآلها في الحقيقة.

وعلاوة على المعاجم التاريخية، فإن القرآن الكريم الذي نزل باللسان العربي يعد مرجعا يحتكم إليه أهل اللغة وخاصتها في تجلية معاني الألفاظ التي جاء ذكرها في الكتاب العزيز وذلك لاعتبارين: أولهما تقدمه الزمني، فعلى الراجح من الأقوال فإن نزول الوحي كان حوالي سنة 610م، أي قبل قرن من تأليف المعجم الأول في تاريخ اللغة العربية للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170هـ-786م)، وبالتالي فهو يعد من المتون الأصلية التي تُجلِّي دلالات مفردات العربية، وثانيها أنه نزل مخاطبا أرباب الفصاحة والبيان الذين فهموه فكان حجة عليهم، ولو أنه لم ينزل بلغتهم ولم يستعمل أساليبهم ما فهموه ولانْتَفَت حُجِّيَّتُه.

وبما أن "التأويل"لفظ قرآني تكرر ذكره في مواضع عديدة من الكتاب العزيز، فإنه حَرِيٌّ بمن طلب معرفة دلالته الأصلية العودة إلى سياقات وروده لاستجلاء وبيان معناه، وذاك منهج ابن تيمية، الذي يرى أن أسلم وأدقّ طرق تفسير ألفاظ القرآن هو الرجوع إلى مواطنها في آيات الذكر الحكيم، حيث يقول: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أَصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اختُصر في مكان فقد بُسِط في موضع آخر."(بن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، 1980، صفحة 39) وهذا ما فعله هو نفسه، حين قام بجرد الآيات القرآنية التي ضمت لفظ التأويل، واستنبط بعد تدبرها المقصود منه فيها.

لقد بيَّنا سابقا أن أول ذِكر موثق للفظ التأويل في اللغة العربية جاء في سياق الرؤى، وعلى هذه الشاكلة ورد "التأويل" في كثير من آيات القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾[يوسف/06]، وقال جل وعلا:﴿أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الأَحْلامِ بِعَالِمِينَ ﴿44﴾وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾[يوسف/ 44-45]، إنَّ

التأويل في هذا السياق هو كشف ما يصير إليه أمر الرؤى في الواقع،"فتأويل الأحاديث التي هي رؤيا المنام هي نفس مدلولها الذي تؤول إليه كما قال يوسف ﴿هَذا تَأْويلُ رُؤْيايَ مِنْ قَبْلُ﴾"(بن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، صفحة 29)، إذ تعد الأحلام والرؤى من قبيل ما خَفِيَ على البشر من أخبار الغيب التي لم يحيطوا بعلمها، وكلها من الأمور التي لا يَتأتَّى معرفة كُنهها على الوجه الأكمل إلا حال وقوعها وتحققها في عالم الشهادة، "والكلام نوعان: إنشاء وإخبار: فالإنشاء الأمر والنهي والإباحة، وتأويل الأمر والنهي نفس فعل المأمور، ونفس ترك المحظور كما في الصحيح عن عائشة ﵂ أنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن فكان هذا الكلام تأويل قوله ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ واسْتَغْفِرْهُ﴾"(بن تيمية، تفسير سورة الإخلاص، 1986، صفحة 167)، قصد ابن تيمية أن النبي عليه الصلاة والسلام بتسبيحه وحمده في الركوع كان متأولا لقوله جلّ وعلا، والتأويل هنا هو تأويل للأمر؛ وهو الامتثال والإذعان لمراد الله، وتلبية طلبه سبحانه وتعالى.

ومنه يمكن أن نخرج مما سبق بأن المعنى المرجعي للفظ التأويل في لغة العرب هو العاقبة والمصير، وذلك استنادا إلى أقدم استعمال له، في نص موثق في حدود مئة سنة قبل الهجرة أين اقترن بالرؤى والأحلام وما تصير إليه حال تحققها، أما في القرآن فهو"نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلبا، كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبر به"(بن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، صفحة 28)، وذلك بالأحوال والكيفيات الموصوفة، وأما ما قد يُتصوّر منها بالكلام أو التفسير فلا يعدو أن يكون تقريبا للمعنى نتيجة التشبيه أو تجريد القدر المشترك المعنوي بين الأشياء.

2.4. المعنى الثاني: التفسير والشرح

بعد أن استعرضنا المعنى الأول للفظ التأويل، وهو المعنى المرجعي بالنظر إلى سبقه الزمني، نأتي إلى معناه الثاني، الذي نسبه ابن تيمية إلى السلف في قوله: "وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان، أحدهما تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا."(بن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، صفحة 28)،فالتأويل إذن بهذا المعنى هو تفسير الكلام

وجمع شتات الألفاظ التي تعددت معانيها، وردها إلى أصل واحد واضح لا يحتمل غير وجه واحد من أوجه المعنى.

وقد ذكر ابن تيمية أن هذا المعنى هو ما استقر عند السلف من لفظ التأويل، ذلك لارتباطه بنص قرآني وآخر حديثي؛ أما النص القرآني فهو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشابَهَ مِنْهُ اِبْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تِأْويلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 07]. وما ترتب عن اختلاف المفسرين في موضع الوقف في الآية؛ إذ رأى فريق بأن الوقف عند قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تِأْويلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، ويلزم من ذلك أن الله استأثر بعلم تأويل المتشابه من الآيات، فلا يعلمها الرسول ﷺ ولا جبريل عليه السلام ولا الصحابة الكرام، ورأى آخرون أن الوقف عند قوله عز وجل:﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾، بمعنى أن العلماء يعلمون تأويل المتشابه من آيات الله.

وأما النص الحديثي فهو دعوة الرسول عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عباس(ت68هـ) رضي الله عنهما، ومن هذا الحديث اكتسب التأويل دلالته على التفسير، وقد شاع هذا المعنى بين السلف والصحابة الكرام، وعلى رأسهم حَبْرُ الأمة الذي كان يقول: "أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله"(بن تيمية، تفسير سورة الإخلاص، 1986، صفحة 186) ، يقصد علمه بتفسير كتاب الله وبيان معاني ألفاظه كلها.

وقد استعمل كل من مجاهد بن جبر(ت104هـ) الذي عاش في القرن الأول من الهجرة،ومُحَمَّد بن جرير الطبري (ت310هـ) الذي عاش في القرن الثالث الهجر يلفظ التأويل وأرادا به التفسير، وقد وضح ابن تيمية الأمر قائلا: "وهذا والله أعلم هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله، ومُحَمَّد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ومراده التفسير"(بن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، صفحة 28)؛ إذ ألَّف الإمام الطبري تفسيره الشهير وسماه "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" وكان يقصد "عن تفسير آي القرآن"، وهو دليل على أن

استعمال التأويل بمعنى التفسير قد شاع في القرن الأول الهجري واستمر إلى القرن الرابع الهجري وذلك على أقل تقدير.

إن القول بأن التأويل في القرآن هو التفسير يلزم منه القول بأنَّ الوقف في آية سورة آل عمران يكون على:﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾، وإلا انتفى الفهم عن المتشابه من الآيات عن غير الله، وهو ما لا يجوز القول به، فالله سبحانه وتعالى أمرنا في مواضع كثيرة من كتابه العزيز بأن نتدبر القرآن ونتفكر في آياته، والأمر الإلهي بالتدبر جاء بصيغة عموم تشمل كل آيات الله، محكمها ومتشابهها، والتدبر فيما لا يُعرف له معنى لا يمكن، وقد نوَّه ابن تيمية للأمر قائلا: "وما لا يعقل له معنى لا يتدبرو قال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ ولم يستثنيئا منه نهى عن تدبره"(بن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، صفحة 12)، وبالتالي فإن من قالوا بأن التأويل في القرآن هو التفسير رأوا أن الوقف في الآية عند قوله:﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ فشمل العلماءَ العلمُ بمتشابه القرآن.

إذن فإن التأويل بمعناه الثاني استنادا إلى زمن استعماله هو التفسير والشرح والإيضاح، وقد اكتسب هاته الدلالة من حديث دعوة الرسول ﷺ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، إلا أن معناه في الحديث يتقاطع مع معناه في سورة آل عمران، والتي اختلف أهل العلم في موضع الوقف فيها، فأما من قالوا بأن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه فهم أصحاب القول بأن التأويل هو التفسير والشرح، وهم بذلك يتَمثَّلون الأمر الإلهي بتدبر وتفكر جميع آيات القرآن محكمها ومتشابهها. وأما من قالوا بأن الوقف عند: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ فيمتنع أن يكون التأويل عندهم بمعنى التفسير، للزوم انتفاء الفهم عن المتشابه من الآيات، والله لا يأمر عباده بتدبر ما لا يُفهم.

3.4.المعنى الثالث:

بعد إيراد المعنيين الأول والثاني للفظ التأويل، نأتي إلى المعنى الثالث له والذي نعته ابن تيمية بـ: "الاصطلاحي" أو "العرفي" وكذا بـ: "المعنى المتأخر" استنادا إلى زمن ظهوره، وذلك في قوله: "فإن التأويل في عرف المتأخرين من المتفقهة والمتكلمة والمحدّثة والمتصوفة ونحوهم هو: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به."(بن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، صفحة 27)

وبالعودة إلى المعجم التاريخي للدوحة فإنّ أوّل استعمال موثّق للتأويل بهذا المعنى المحدث كان نهاية القرن الثاني للهجرة، وتحديدا في كتاب "الكسب" للشيخ مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ت189هـ)، وهو مؤلف في الفقه جاء فيه: "وقال صلى الله عليه وسلّم: "من قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِها نَفْسَهُ في نار جَهَنَّمَ"، ثم تأويل اللفظ الذي ذكره من وجهين: أحدُهما أنه ذَكَره على سبيل التهديد، وأضمَرَ في كلامه معنًى صحيحًا[...] والثاني: أن المُرادَ بيانُ جَزَاءِ فِعلِهِ"(معجم الدوحة التاريخي للغة العربية)،أراد الشيخ الشيباني أن المقصود من حديث الرسول ﷺ ليس وقوع الفعل على حقيقته، وإنما كان ذلك على سبيل التهديد والوعيد بمآله يوم القيامة جزاء صنيعه، وبذلك قد تم صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر خفي وهذا هو التأويل عند المتأخرين.

وقد لقي المعنى المتأخر من الانتشار والذيوع ما جعل الأفهام تنصرف إليه دون سابقَيْهِ،إذ "نجده في كتب الأُصول والفقه، وكأَنه هو المعنى المقصود عند إطلاق كلمة التأْويل، وأَصبح من الشهرة بحيث تنوسي أَو تجوهل بجانبه المعنى اللغوي العام"(الجليند، 1983، صفحة 45)، ومما يعضّد ذلك ورود التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره في المعجمات اللغوية العامّة كـ"لسان العرب" و"تاج العروس"، هذا الأخير الذي جاء فيه أن التأويل: "نقلُ الكلامِ عن مَوضِعه إلى ما يُحتاجُ في إثباته إلى دَليلٍ لولاه ما تُرِكَ ظاهِرُ اللَّفظِ."(الزبيدي، 1993، صفحة 33)، حيث إن هذا النوع من المعاجم غالبا ما يورد المعاني اللغوية الوضعية لا الاصطلاحية للألفاظ، اللهم إلَّا أن يكون للمعنى الاصطلاحي من الذيوع ما للغوي أو أزيد.

لقد قابل ابن تيمية المعنى الثالث للتأويل بالرفض، وأنكر أن يكون المقصود منه في القرآن الكريم ما ذهب إليه المتأخرون من المفهوم الذي أوردناه، وأرجع هذا اللبس الذي وقعوا فيه إلى الاشتراك في معنى لفظ التأويل فقال: "وأصل ذلك أن لفظ التأويل وبه أشير إلى بين ما عناه الله في القرآن، وبين ما كان يطلقه طوائف من السلف، وبين اصطلاح طوائف من المتأخرين، فبسبب الاشتراك في لفظ التأويل اعتقد كل من فهم منه معنى بلغته أن ذلك هو المذكور في القرآن"(بن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، صفحة 23)، فبين ابن تيمية أن منشأ الخلاف بين أهل العلم في معنى التأويل هو الاشتراك في لفظه؛ والمشترك في اللغة هوما وضع لمعنى كثير بوضع كثير، أي هو ما اتحدّ فيه الدال واختلف المدلول، فرأى

فريق أنه العاقبة والمصير، وظن آخرون أنه التفسير والشرح، فيما زعم المتأخرون أنه صرف اللفظ عن المعنى الظاهر إلى معنى آخر بقرينة.

وهذا الرأي الأخير يستند إلى القول بالمجاز، وحدُّ المجاز في الدرس الأصولي والبياني العربي هو اللفظ المتواضع على استعماله أو المستعمل في غير ما وضع له أولاً، ومن هنا كان المدخل لابن تيمية لينازع في القول بالمجاز، فإن إثباته يستلزم إثبات وضع أولٍ صُرف اللفظ عنه، فيما يرى ابن تيمية أنه "لا يمكن أحد أن ينقل عن العرب، بل ولا عن أمة من الأمم، أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة، ثم استعملوها بعد الوضع، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني"(بن تيمية، مجموع الفتاوى، 2011، صفحة 62)؛ أي أن وضع الألفاظ إزاء معان وضعا أولا يفتقر إلى السند التاريخي، وإنما يثبت عنده الاستعمال لا الوضع.

5. رأي ابن تيمية في التطور الدلالي للفظ التأويل

صدَّر ابن تيمية في عرضه لسيرورة معاني"التأويل" عبر الزمن معنى اللفظ في القرآن وهو "العاقبة والمصير ونفس المقصود بالأمر على حقيقته"، والذي استقاه من سياقات وروده في آيات الذكر الحكيم؛ ذلك أن الاستعمال عنده هو الفيصل في الحكم على دلالة الألفاظ مطلقا، ناهيك على أن تكون الكلمة من ألفاظ القرآن،وقد ألح ابن تيمية على تسمية هذا المعنى بالقرآني، ونسبه له مرددا عبارة " لغة القرآن التي نزل بها" في غير موضع من مؤلفاته، وجعله أصلا لبقية المعاني، إذ تم استخلاصه بتمحيص دقيق منه لمواطن ورود اللفظ في الآيات الكريمة.

والألفاظ عنده نوعان: "نوع يوجد في كلام الله ورسوله، ونوع لا يوجد في كلام الله ورسوله، فيعرف معنى الأول، ويجعل ذلك المعنى هو الأصل، ويعرف ما يعنيه الناس بالثاني، ويرد إلى الأول."(بن تيمية، تفسير سورة الإخلاص، 1986، صفحة 157)، فقد اتخذ ابن تيمية لنفسه منهجا في تفسير كلام الله، ليكون متَّسقا في ما يذهب إليه من أقوال، ورأى أن ما ذكر في القرآن من ألفاظ فلا بد من تفسيرها بما يوافق معانيها في مواضعها، وأي اجتثاث لها من سياقاتها التي وُجدت فيها يعد تعديا على ما قُصِد منها وإنزالا لها في غير منازلها.

لقد أقر ابن تيمية بالمعنى الثاني للتأويل وهو "التفسير"، مطلقا عليه "معناه عند السلف" تارة، و"عند المتقدمين من المفسرين" تارة، و"المعنى الثاني" أخرى، وكلها إشارات منه إلى أنه التطور الأول لمعنى التأويل بعد معناه القرآني، غير أنه وضع شروطا لقبوله؛ ذلك أنه يوجب جهل النبي ﷺ، وجبريل عليه السلام، والصحابة الكرام رضوان الله عليهم بمعاني القرآن حال الوقوف على قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا الله﴾في آية سوره آل عمران، يقول في ذلك:"ولما سمعوا قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا الله﴾ ظنوا أن لفظ التأويل في القرآن هو معنى لفظ التأويل في كلام هؤلاء، فلزم من ذلك أنه لا يعلم أحد معنى هذه النصوص إلا الله، لا جبريل ولا مُحَمَّد ولا غيرهما، بل كل من الرسولين على قولهم يتلو أشرف ما في القرآن من الأخبار عن الله بأسمائه وصفاته، وهو لا يعرف معنى ذلك أصلا" (بن تيمية، تفسير سورة الإخلاص، 1986، صفحة 160)وهوما لا يقبله أحد من المسلمين لتضاربه مع الأمر الإلهي بالتدبر والتفكر في آيات الله.

فرق ابن تيمية بين "التأويل" الذي هو "التفسير و"التأويل" الذي هو "نفس الأمر" فقال: "وبين هذا المعنى والذي قبله بوْن، فإن الذي قبله يكون التأويل فيه من باب العلم، والكلام كالتفسير والشرح والإيضاح، ويكون وجود التأويل في القلب واللسان وله الوجود الذهني واللفظي والرسمي، وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة في الخارج."(بن تيمية، الإكليل في المتشابه والتأويل، صفحة 28)، حيث ميّز بين المعنَيَيْن على أساس وجودي(أنطولوجي)، فبينما رأى ابن تيمية أن محل المعنى الأول هو الوجود الخارجي الفعلي، بوقوع المخبر عنه حقيقةً بالكيفيات والأحوال الموصوفة، نسب التأويل على القول الثاني من أقوال السلف _الذي هو التفسير_ إلى القلب واللسان والذهن ضامًّا إيّاه إلى المعقولات.

والظاهر أن المعنيين الأول والثاني لا ينفكان عن بعضهما، فلقد استعملت العرب التأويل بمعنى العاقبة والتحقق كما رأينا من حديث الكاهنة وذلك قبل الهجرة، وقد وثق معجم "العين" هذا الاستعمال؛ ما يدل على أنه استمر إلى زمن التدوين، كما نزل القرآن الكريم ليفيد ذات المعنى سواء كان تأويل خبر أم تأويل طلب وأمر إلهي، وفي القرن الأول الهجري رأى الصحابة الكرام وعلى رأسهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن المراد بالتأويل هو التفسير والشرح والإيضاح، وبسبب ما اعتقدوه وقفوا في الآية الكريمة

عند قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، فلم تكن الحدود بين المعنيين بيّنة واضحة، إذ سار المعنيان بالتوازي في بعض الأزمنة ثم ما لبث أن ظهر الثاني على الأول.

لقد رفض ابن تيمية أن يكون المعنى الاصطلاحي المتأخر للتأويل والذي هو: "صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به"، هو معناه في القرآن، وأرجع اللبس الذي حصل من قول المتأخرين بهذا المعنى إلى الاشتراك في لفظ التأويل فقال: "ظنوا أن المراد بالتأويل هو معنى اللفظ وتفسيره، أو هو التأويل الاصطلاحي الذي يجري في كلام كثير من متأخري أهل الفقه والأصول، وهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، فهم قد سمعوا كلام هؤلاء وهؤلاء، فصار لفظ التأويل عندهم هذا معناه."(بن تيمية، تفسير سورة الإخلاص، 1986، صفحة 160)، أشار ابن تيمية هنا إلى أحد قوانين التطور الدلالي وهو أن دلالات الألفاظ يُبْلي بعضها بعضا، حيث "إن احتمال اختفاء الكلمات وانقراضها يكون قويا بصفة خاصة عندما تكون هذه الكلمات من باب المشترك اللفظي"(Ullmann, 1966, p. 94)،ونادرا ما تسير المعاني المختلفة للكلمة الواحدة جنبا إلى جنب بالتساوي، إذ يظهر أحد المعاني على البقية، ومن المنطقي أن تكون الغلبة للاستعمال الأحدث زمانا لقرب عهده بمستعملي اللغة؛حيث إن المعنى المتأخر للفظ يهمش الدلالات الأولى له، فيبرز ويسبق إلى الذهن،وينسحب ذلك المعنى على نصوص قديمة تم إنتاجها قبل ظهور الدلالة المستحدثة، وحينئذ يقع اللبس.

وهو ما حصل مع لفظ التأويل، الذي جاء في القرآن بمعنى غير المعنى الاصطلاحي للتأويل عند المتأخرين، غير أنهم أجروا ما ابتدعوه على الأصل، فانحرفت دلالات القرآن عن مقاصدها، وهو ما يبرر موقف ابن تيمية المنكر لهذا المعنى، وإلا فإن اكتساب الألفاظ لدلالات اصطلاحية حادثة غير دلالاتها الوضعية أمر ثابت لا جدال فيه، وابن تيمية نفسه يقر بهذه المسألة، إلاّ أن وجه الاعتراض عنده على المعنى الثالث للفظ التأويل كونه لفظا قرآنيا، والتسليم به يسوق إلى تفسير الآيات المشتملة عليه على غير مراد الله تعالى، وإلا فإن ابن تيمية لا يرفض تطور معاني الألفاظ مطلقًا وقد بين ذلك في مؤلف "الرسالة المدنية"، أين وضع ضوابط للقول بالمجاز ونقل الألفاظ عن معانيها الظاهرة.

يمكن أن نمثل للتطور الدلالي للفظ التأويل بالمخطط الآتي الذي يوضح المسار الدلالي للفظ عبر الزمن.

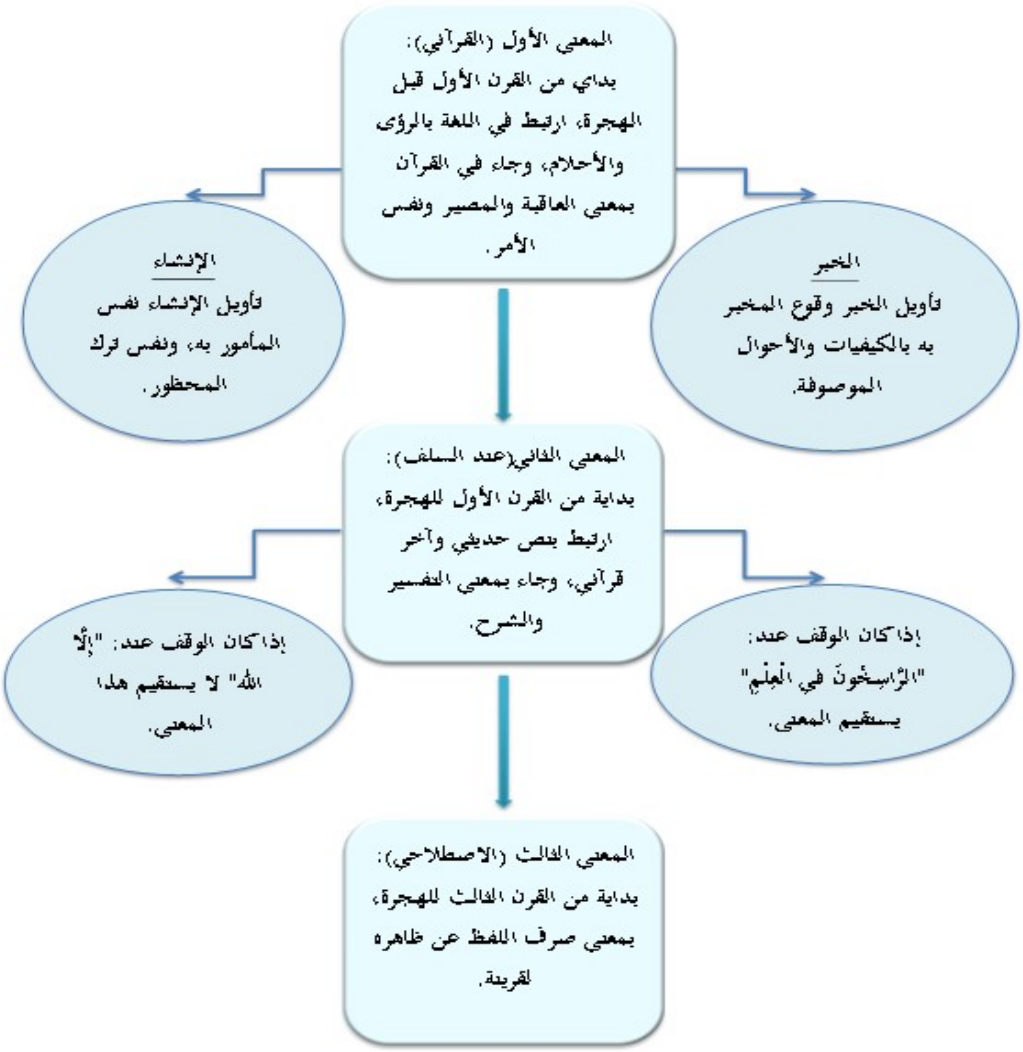

الشكل 1: التطور الدلالي لمصطلح التأويل عند أحمد بن تيمية

6. خاتمة

في نهاية بحثنا نخلص إلى النتائج الآتية:

- يقع التطور الدلالي في ألفاظ اللغة المستعملة التي شهدت طبيعة العلاقة بين دوالها ومدلولاتها تبدلا من نوع ما، ويشترط أن تلقى العلاقات الناشئة قبولا بين المتكلمين حتى ينعت بالتطور الدلالي.
- لقد حظي موضوع التأويل باهتمام علماء الإسلام من الفقهاء والأصوليين والمتكلمين والفلاسفة والمتصوفة حتّى أنهم ألفوا فيه كتبا ورسائل ضمنوها القواعد التي رأوا أنَّ على المؤول الانضباط بها، وجاء معظمها على مسمى "قانون التأويل".
- رسم ابن تيمية لنفسه منهجا يحتكم إليه في معرفة مدلولات الألفاظ القرآنية، وهو السياق اللغوي في الآيات الكريمة، ثم استعمال متكلمي العربية للفظ حين نزول الوحي.
- يعد التطور الدلالي الأول لمعنى التأويل نتاج السنة النبوية، حيث أفاد حديث دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم معنى التفسير والشرح، وتلقَّفَه السلف وأقروه، واشترط ابن تيمية على من قال بهذا المعنى أن يكون الوقف عنده على قوله تعالى:﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾، وإلا انتفى الفهم عن متشابه القرآن، وهذا ما يخالف الأمر الإلهي بالتدبر والتفكر في كل آياته محكمها ومتشابهها، فما لا يعقل له معنى لا يتدبر.
- فرَّق ابن تيمية بين المعنى الأول والثاني للفظ التأويل على أساس وجودي، حيث رأى أن موطن الفهم والتعقل هو الذهن، الذي يحمل تصورات كلية عن المراجع بتجريد القدر المشترك من الموجودات الحسية، ليتمكن من شرح وفهم الأشياء، وهذا هو "التفسير"، بينما رأى أن التأويل الذي هو "وقوع الأمور على حقيقتها" هو التمثل الفعلي لتلك التصورات الذهنية، وقد استأثر الله بعلمها، ولا يلزم إمكان تصورها مطابقتها لما هي عليه في نفس الأمر، وإنما تُعلم بالقدر المشترك بينها وبين غيرها من الحقائق والأشياء، وتُجهل بالقدر المميز لها عن غيرها من الحقائق الأشياء.

- رفض ابن تيمية المعنى الاصطلاحي للفظ التأويل، حيث إنه بالرجوع إلى السياقات القرآنية التي وردت فيها اللفظة فإنه لا يمكن أن يستقيم ذلك التعريف، فاللفظ لفظ قرآني ومعناه يجب أن يستقى من مواطن وروده في آيات الذكر الحكيم، ولقد جرد ابن تيمية كل المواضع التي أتى فيها ذكر "التأويل"، فلم يقع على آية يمكن أن يفيد التأويل فيها ما يراه المتأخرون.
- ذكر ابن تيمية أن سبب الاختلاف في معنى لفظ التأويل هو الاشتراك فيه، وهذا من لطائف ما جاء به، وقد رأى علماء اللسانيات ممثلين في ستيفن أولمن أن المشترك اللغوي يزيد من احتمال ضمور بعض الدلالات واختفائها لصالح دلالات أخرى مستحدثة، وهو بالفعل ما حدث مع لفظ التأويل؛ فقد طفت للسطح الدلالة الاصطلاحية التي هي "صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح"، بينما خفتت الدلالتان الباقيتان حتى لا يكاد يكون لهما ذكر بعد القرن الرابع وبخاصة مع سطوة علم الكلام والفلسفة على الدرس الأصولي.
- إن انكار ابن تيمية للمعنى الحادث للفظ التأويل لا يلزم منه إنكاره لتطور دلالة الألفاظ مطلقا؛وإنما جاء رأيه هذا نتاج محاولة المتأخرين إسقاط المعاني الجديدة على نصوص متقدمة زمنيا عن زمن ظهور المفاهيم الاصطلاحية، الشيء الذي انجر عنه فهم خاطئ لما قصد من تلك النصوص، وبخاصة إذا كان ذلك في القرآن أو في السنة النبوية.

7.قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

المؤلفات العربية:

أحمد بن تيمية. (1980). *مقدمة في أصول التفسير*. لبنان، لبنان: دار مكتبة الحياة.

أحمد بن تيمية. (1986). *تفسير سورة الإخلاص* (الإصدار 1). مومباي، الهند: الدار السلفية.

أحمد بن تيمية. (2011). *مجموع الفتاوى* (الإصدار 4، المجلد 7). بيروت، لبنان: دار ابن حزم.

أحمد بن تيمية. (بلا تاريخ). *الإكليل في المتشابه والتأويل*. الاسكندرية، مصر: دار الايمان.

أحمد بن فارس. (1997). *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

مُحَمَّد السيد الجليند. (1983). *الإمام ابن تيمية وقضية التأويل* (الإصدار 3). المملكة العربية السعودية: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع.

مُحَمَّد مرتضى الزبيدي. (1993). *تاج العروس من جواهر القاموس* (المجلد 28). الكويت: التراث العربي.

المؤلفات الأجنبية:

Dubois , J., & et autres. (2002). *Dictionnaire de Linguistique.* Paris, France: LAROUSSE.

Martinet, A. (1980). *Élément de Linguistique Générale.* Paris, France: Armand Colin.

Vendryes , J. (1921). *Le Langage Introduction Linguistique A l'Histoire.* Paris, France: La Renaissance du Livre.

Mounin, G. (2004). *Dictionnaire de La Linguistique* (éd. 4). Paris, France: PUF.

Stern, G. (1931). *Meaning And Change Of Meaning.* Bloomington, U.S.A: Indiana University Press.

Traugott, E., & Dasher, R. (2003). *Regulary In Semantic Change.* New York, U.S.A: CAMBRIDGE university press.

Ullmann, S. (1966). *Words And Thier Use.* New York, U.S.A: HOWTHORM BOOK INC.

المواقع الإلكترونية:

معجم الدوحة التاريخي للغة العربية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 فيفري, 2023،من

https://www.dohadictionary.org/dictionary/%D8%AA%D8%A3%D9%88%D9%8A%D9%84

8.ملاحق

*هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النُّميري الحرَّاني المشهور باسم ابن تيمية (661هـ-728هـ)، وهو فقيه ومحدث ومفسر وعالم مسلم مجتهد من علماء أهل السنة والجماعة، وأحد أبرز العلماء المسلمين خلال النصف الثاني من القرن السابع والثلث الأول من القرن الثامن الهجري.